

# تحرك عاجل

## الحكم على أحمد منصور بالسجن 10 أعوام

أصدرت "دائرة أمن الدولة بمحكمة الاستئناف الاتحادية" في الإمارات العربية المتحدة بحق المدافع الإماراتي البارز عن حقوق الإنسان أحمد منصور حكماً بالسجن لمدة عشرة أعوامٍ ودفع غرامة مالية قدرها مليون درهمٍ إماراتي في 29 مايو/أيار 2018، بتهمٍ تضمنت "الإساءة إلى الدولة ورموزها"؛ ولذا فهو يعد سجين رأي.

حكمت "دائرة أمن الدولة بمحكمة الاستئناف الاتحادية" في أبو ظبي، عاصمة الإمارات العربية المتحدة، على مدافع حقوق الإنسان أحمد منصور بالسجن لمدة عشرة أعوامٍ ودفع غرامة مالية قدرها مليون درهمٍ إماراتي (حوالي 270 ألف دولار أمريكي)؛ كما أمرت المحكمة أيضاً بوضعه تحت المراقبة لمدة ثلاثة أعوامٍ عقب الإفراج عنه. وقد حوكم أحمد منصور وأدين بتهمٍ تضمنت "الإساءة إلى هيبة ومكانة الدولة ورموزها" الذين تضمنوا قادتها، و"نشر" معلومات مغلوبة والإضرار بسمعة الإمارات في الخارج"، و"تصوير الإمارات العربية المتحدة كدولة خالية من القانون". كما اتهم ب"التعاون مع منظمة إرهابية تعمل خارج البلاد"، إلا أنه قد بُرئ من هذه التهمة.

ووفقاً للمعلومات التي وردت لمنظمة العفو الدولية، بدأت محاكمة أحمد منصور في مارس/آذار 2018؛ وقد انعقدت الجلسة الثانية من محاكمته في 11 إبريل/نيسان 2018، بمحكمة في أبو ظبي، عاصمة الإمارات العربية المتحدة. وربما انعقدت الجلسة الثالثة في 9 مايو/أيار 2018، إلا أنه لم يرد ما يؤكد ذلك. وفي 29 مايو/أيار 2018، أصدرت "دائرة أمن الدولة بمحكمة الاستئناف الاتحادية" في أبو ظبي حكمها النهائي؛ ويمكن لأحمد منصور استئناف الحكم أمام "دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا". ومع ذلك، لا يزال مكان وجود أحمد منصور طي المجهول.

ووفقاً لمعلومات منظمة العفو الدولية، كان أحمد منصور محتجزاً رهن الحبس الانفرادي المطول الذي قد يرقى إلى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

**يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:**

- دعوة السلطات الإماراتية إلى إلغاء حكم الإدانة بحق أحمد منصور والإفراج عنه على الفور دون شرط أو قيد، إذ أنه يعد سجين رأي، لم يُعتقل سوى لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، بما في ذلك عبر عمله في مجال حقوق الإنسان؛
- حث السلطات على الإفصاح عن مكان وجوده على نحو مُحدد، والعمل كذلك على أن يُحتجز بمنشأة رسمية للاحتجاز، وألا يتعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة؛ وذلك ريثما يُفْرَج عنه؛
- دعوة السلطات إلى العمل على أن تتيح له على الفور وبصفة منتظمة الاتصال بمحام من اختياره والاتصال بأسرته وتلقي أي رعاية صحية قد تتطلبها حالته.

**يُرجى إرسال المناشادات قبل 16 يوليو/تموز 2018 إلى:**

نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء

سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

مكتب رئاسة مجلس الوزراء

ص.ب: 212000 دبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 4 330 4044

[https://uaecabinet.ae/en/contact-the-prime-](https://uaecabinet.ae/en/contact-the-prime-minister)

[minister](https://uaecabinet.ae/en/contact-the-prime-minister)

تويتر: @HShkMoh

وزير الداخلية

سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان  
مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي قرب مسجد الشيخ زايد  
ص.ب 398 أبو ظبي،  
الإمارات العربية المتحدة  
فاكس: +971 2 441 5780 / +971 2 402 2762  
وُترسل نسخ إلى:

ولي عهد أبو ظبي  
سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان  
ديوان ولي العهد،  
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود  
ص.ب 124 أبو ظبي،  
الإمارات العربية المتحدة  
فاكس: +971 2 668 6622  
تويتر: @MohamedBinZayed

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.  
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. هذا  
التحديث الخامس للتحرك العاجل رقم **UA 200/15**. للمزيد من المعلومات، انظر:  
[www.amnesty.org/ar/documents/mde25/8062/2018/ar](http://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/8062/2018/ar)

# تحرك عاجل

الحكم على أحمد منصور بالسجن 10 أعوام

## معلومات إضافية

أحمد منصور رجل متزوج، وأب لأربعة صبيان؛ كما أنه عضو باللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة "هيومان رايتس ووتش"، وكذلك باللجنة الاستشارية لمنظمة "مركز الخليج لحقوق الإنسان". ودأب على توثيق وضع حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة منذ 2006؛ وكان يدافع علانيةً عن حقوق الإنسان العالمية على مدونته، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفي المقابلات التي تجريها معه وسائل الإعلام الدولية.

وكان أحمد منصور قد اعتُقل بمنزله في إمارة عجمان، بالإمارات العربية المتحدة في 20 مارس/آذار 2017. وبعد مرور بضعة ساعات من اعتقاله، أعلن الموقع الإلكتروني الإخباري الرسمي التابع للدولة أنه اعتُقل بناءً على أوامر صادرة عن "نيابة جرائم تقنية المعلومات"، وأنه يجري احتجازه ريثما تُجرى المزيد من التحقيقات بشأن ما وُجه إليه من تهمة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي [بما في ذلك تويتر وفيسبوك] لنشر معلومات مغلوطة وأخبار كاذبة تضر بالوحدة الوطنية والوئام الاجتماعي "من أجل إثارة الفتنة الطائفية والكراهية" و"الإضرار بسمعة الدولة".

وفي 28 مارس/آذار 2017، دعت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، الإمارات العربية المتحدة إلى أن تُفرج عنه على الفور؛ واصفين اعتقاله بأنه "هجوم مباشر على العمل المشروع الذي يمارسه المدافعون عن حقوق الإنسان في الإمارات". وأعربوا عن بواعث الخوف إزاء أن يكون اعتقاله "عملاً انتقامياً نتيجة التزامه مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والآراء التي عبّر عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك عبر تويتر". انظر أيضاً:

[http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21449&LangID=E&\\_sm\\_au\\_=iVV5L7PTt6N6VHK6](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21449&LangID=E&_sm_au_=iVV5L7PTt6N6VHK6).

وفي 29 مارس/آذار 2017، أفادت السلطات أنه قيد الاحتجاز بالسجن المركزي (سجن الوثبة) في أبو ظبي، وأن "له الحرية في توكيل محام"، وأن باستطاعة أسرته زيارته. وعلى الرغم من هذه الادعاءات، فإن مكان احتجاز أحمد منصور على وجه التحديد لا يزال غير مؤكد. ووفقاً للمعلومات الواردة لمنظمة العفو الدولية، لم يُنَح له الاستعانة بمحامٍ، ولا يزال يحتجز رهن الحبس الانفرادي المطول؛ الأمر الذي يرقى إلى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما لم يتلق، منذ اعتقاله، من أسرته سوى زيارتين تحت المراقبة، في 3 إبريل/نيسان 2017، وفي 17 سبتمبر/أيلول 2017. وقد أُحضر في كل مرة منهما إلى مبنى النيابة العامة بأبو ظبي، حيث التقى بأسرته لفترة وجيزة.

وفي فبراير/شباط 2018، كلفت مجموعة من منظمات حقوق الإنسان الدولية محامين من أيرلندا بالسفر إلى أبو ظبي لمحاولة الوصول إلى أحمد منصور. وقدمت السلطات الإماراتية للمحامين معلومات متضاربة بشأن مكان وجوده. ونفت وزارة الداخلية، التي تُعد الهيئة الرسمية المسؤولة عن السجون والسجناء، أي معرفة بمكان وجوده وأحالت المحامين إلى الشرطة، التي قالت إنها لا تملك أي معلومات عن مكان وجوده. كما زار المحاميان أيضاً سجن الوثبة بأبو ظبي؛ غير أن سلطات السجن أبلغتهما بأنه غير محتجز هناك. انظر أيضاً: الإمارات العربية المتحدة: بيان مشترك: بعد مرور عام، لا يزال مكان وجود أحمد منصور المدافع عن حقوق الإنسان والحائز على جائزة غير معروف ((منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة: MDE 25/8101/2018)، بتاريخ 20 مارس/آذار 2018،

[\(https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/8101/2018/ar/\)](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/8101/2018/ar/)

وقد واجه أحمد منصور، على نحوٍ متكرر، أعمال ترويع ومضايقات واعتداءات بدنية وتهديدات بالقتل من جانب السلطات الإماراتية أو مؤيديها؛ جراء مباشرة عمله في مجال حقوق الإنسان. فقد وضعت السلطات، منذ عام 2011 على الأقل، تحت المراقبة المادية والإلكترونية. كما اخترق حاسوبه وحسابات بريده الإلكتروني، وأحبطت محاولة لاختراق هاتفه الآي فون في 2016، مما دفع شركة "أبل" إلى إصدار تحديثٍ أمني للهاتف الذكي في أغسطس/آب 2016.

الاسم: أحمد منصور

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 200/15 رقم الوثيقة: MDE 25/8510/2018 الإمارات العربية المتحدة  
بتاريخ: 4 يونيو/حزيران 2018